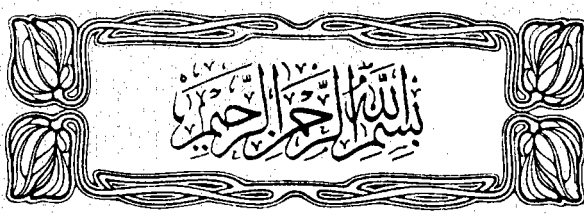
بسم الله الرحمن الرحيم

تم الصف والمونتاج
بقسم جمع التصويري «كمبيوتر» بدار العاصمة
هاتف ٤٩٣٣٣١٨ ـ مصور ٤٩١٥١٥٤
تصميم وإشراف دار الحميضي للنشر والتوزيع
الريـــــــــاض/ مصـــور ٤٣٥٦١٦٥ ـ ٠١

الناشـــر

دار العاصمة - الرياض

هاتف ٤٩٣ ٣٣١٨ - مصور ٤٩١ ٥١٥٤

جميع الحقوق محفوظة للناشـر

أجيز من وزارة الاعلام برقم ٦٣٣٤ /م وتاريخ ٥ /٩ /١٤١٠هـ

مطابع الفرزدق التجارية - الرياض ☎ ٤٨٢٤٩٨٣ - ٤٨٢٤٨٦٥

مقدمـــة

اعلـم ـ أخـي المسلم ـ أرشدني الله وإياك إلى حبّ الخير، والسعي فيه.

أن الدعوة إلى الله تعالى واجب كل مسلم في هذه الحياة، وأن الدعوة إلى الله تعالى كما تكون باللسان، وحسن السلوك، والقدوة الصالحة، تكون كذلك بالتأليف، والطبع والنشر، والمساعدة على ذلك.

وإني نهوضاً بهذا الواجب المقدس أقدم إليك «رسالة رمضان» آملاً أن تحوز رضاك، وتحظى بقبولك.

ورسالة رمضان هذه هي عبارة عن دراسة عامة شاملة لركن عظيم من أركان الإسلام: صوم رمضان المعظم، دراسة علمية تتبع جزئيات هذه العبادة وكلياتها، فلا تغفل ناحية من نواحيها الحكمية والعلمية. بل تتناولها بأسلوب سهل، وعبارة مبسطة واضحة، تدركها العقول على تفاوتها، وتتناولها الأفهام على آختلافها بحيث يتصفحها المسلم ـ ومهما كانت

ثقافته ـ فيعرف عن هذه العبادة ما ينبغي أن يعرفه كل مسلم عنها.

هذا وإني جرياً وراء الإصلاح الديني والروحي معاً قد سلكت في هذه الرسالة ما سلكته في وضع رسالة «الحج المبرور» قبلها فجمعت فيها من كل مذهب أحسنه، ومن كل خبر أصدقه، فكانت ـ بحمد الله ـ جامعة للأمَّة ومذاهبها، قاضية على الفرقة وأسبابها، ممثلة للحقيقة والصواب، شاملة لهدي السنَّة والكتاب.

كما فصَّلتُ فيها الأحكام تفصيلاً يسهل فهمها، و يرغب في حفظها مراعياً في تلك الأحكام روح الإصلاح وسر العبادة، فذكرت لذلك عقب كل حكم دليله، وعقب كل مسألة حكمتها أو علتها، كشفاً عن أسرار العبادة، وإظهاراً لفوائدها. كل ذلك في حدود طاقتي، وما وسعه جهدي.

و بهذا أرجو أن تكون «رسالة رمضان» هذه من أحسن ما وضع في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

وأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل عملي فيها صالحاً، ولوجهه الكريم خالصاً، وأن ينفع بها من يقرأها من إخواني المسلمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المؤلف

أبو بكر جابر الجزائري

□ كلمـــة □

في التشريع وأسراره ومن يحق له أن يشرّع [1]

اعلـم ـ أخـي المسلم ـ أن سعادة الإنسان متوقفة تماماً على صلاح جثمانه وروحه، وأن صلاح الجسد والروح متوقف كذلك على تشريع حكيم ذي قوانين محكمة، ووظائف دقيقة، ووجود هذا التشريع في صورته الكاملة، يتوقف إلى أبعد حد على مدى علم وخبرة الواضع له، فبقدر معرفة الواضع لأحوال وشؤون الموضوع لهم ظاهراً و باطناً، وفي كل ظروفهم وأطوار حياتهم يكون التشريع صالحاً مؤدياً للثمرة المرجوة من إصلاح روح الإنسان وجسمه اللذين تتوقف سعادته الكاملة على صلاحهما، وليس من شكّ في أنه لا يعرف أحوال الخلق الظاهرة والباطنة في الحال والمآل إلا الخالق، لأنه لا أعلم بالخلق من خالقهم.

---

(١) هذه الكلمة وضعتها مقدمة لرسالة «الحج المبرور»؛ ونظراً لفائدتها أثبتها هنا مقدمة لرسالة رمضان هذه.

قال تعالى: (أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ[1] وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ)، وقال تعالى: (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ[2] وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً).

فهو وحده إذاً صاحب التشريع، وليس لغيره من حق في وضع أي قانون للخلق لا سيما فيما يتعلق بإصلاح أرواحهم.

وكيف ..؟ وقد تكفَّل الله سبحانه وتعالى بهذا منذ أن بدأ الخليقة فقال: (ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْآنَ ، خَلَقَ[3] ٱلإِنْسَانَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ).

وقال عزَّ شأنه :

(فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ[3] وَلاَ يَشْقَى ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ أَعْمَى)[4].

فالبيان الذي علمه، والهدى الذي وعد بالإتيان به هما تعاليمه تعالى وتشريعه لخلقه، وحق المقطوع به مما دلَّت عليه

---

(١) من سورة الملك.

(٢) من سورة طه.

(٣) من سورة الرحمن.

(٤) من سورة طه.

الآية السَّالفة الذِّكر أن عدم اتباع تشريعه تعالى يفضي بالمخالف إلى عذابه وشقائه. لأن التشريع هو السَّبب المترتب عليه سعادة الإنسان فإذا لم يعمل به لم يسعد قطعاً، كما أن سبب الشَّقاء أيضاً المترتب عليه هو ترك العمل بالتشريع الإلٰهي الموضوع لسعادة البشر وهنائهم.

وإذا عرفت مما سبق أن التشريع لا يكون إلا لله تعالى. لأنه أعلم بالخلق، وبما يصلح أجسامهم وأرواحهم، ولأنه قبل كل شيءٍ ربّهم، والربّ هو المتكفل بإصلاح من يربيهم فيضع لهم من القواعد والسنن ما يحفظ حياتهم، ويحقق سعادتهم.

فإذا قرأت هذا فإنك تعرف مدى بطلان وفساد كل تشريع لم يأذن به الله تعالى، ولم يضعه لخلقه، قال تبارك وتعالى: ﴿شَرَعُواْ لَهُمْ مِّنَ ٱلدِّيْنِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ ٱللهُ[1]، وَلَوْلاَ كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾.

وتعرف كذلك مدى فداحة الجرم الذي يرتكبه من يرغب عن تشريع الربّ جلَّ جلاله وعظم سلطانه إلى تشريع

---

(١) من سورة الشورى.

المخلوقين الجاهلين بحالهم ومآلهم، ومصائر أمورهم. هذا وآعلم أن التشريع المتعلق بما يصلح الجسد إنما يدور على تحريم ما حرم الله تعالى من المطعومات والمشروبات والمنكوحات، وعلى تحريم المفاسد والمضار التي تضر بالإنسان في نفسه، أو ماله، أو عرضه، أو عقله، أو دينه. من الكليات الخمس التي آتفقت جميع الشرائع الإلٰهية على صيانتها، والمحافظة عليها، ووضعت لذلك العقوبات والجزاءات التي من شأنها أن تكفل صيانتها وسلامتها. كل ذلك قصد إسعاد البشر، وتجنبهم الشقاء والخسران، وأما التشريع المتعلق بإصلاح الروح فإنه يدور على الوظائف والأعمال التعبدية التي شرعها الله سبحانه وتعالى، وأمر بفعلها كالصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها.

ولما كان أمر الروح من أمر الربِّ جلَّ وعلا. قال جلَّت قدرته: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلْ ٱلرُّوحُ [1] مِنْ أَمْرِ رَبِّي).

فإن الإنسان مهما أوتي من العلم سيبقى يجهل حقيقة الروح وشأنه. وإذا كان كذلك فإنه ليس له أن يعرف ما يزكو به الروح أو يطهر، ولا ما يتدسى به و يفسد. فلولا أن

(١) من سورة الإسراء.

الله تبارك وتعالى شرع عبادة الصلاة مثلاً ما كنَّا لنهتدي بالعقل إلى أن الصلاة تزكي النفس وتقرب من الله تعالى، ولولا أن الله سبحانه وتعالى حرم الزنا ما كنَّا لنعرف أن الزِّنا تتدسى به النفس وتخبث، وفدق هذا وذاك أن ما يطهر النفس و يزكيها، أو ما يفسدها و يدسيها من الأقوال والأعمال يرجع إلى حكمة الله تعالى التابعة لمشيئته، وإلى سنَّته التي لا تتخلف في المخلوقات، فإنه كما أودع الماء حكمته في إزالة أوساخ الجسم به، وجعل ذلك سنَّة لا تتخلف. أودع ما شرعه من أقوال العبادة وأفعالها حكمته التي بها تطهر النفس وتزول أدرانها. فكما لا تتخلف سنَّة الله تعالى في إزالة الماء للأوساخ من الأجسام، فإنها لا تتخلف كذلك في إزالة العبادة التي وضعها للأدران التي على النفوس.

إنه قد يصبح من غير المعقول جدّاً أن يزيل الماء الوسخ الظاهر، ولا تزيل العبادة الدرن الباطني، وكلاهما موضوع للتطهير، ومن قال بالتفرقة بينهما فقد حاول أن يؤخر سنَّة الله تعالى، والله عزَّ وجلَّ يقول: (فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللهِ تَبْدِيْلاً[1] وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللهِ تَحْوِيْلاً).

---

(١) من سورة فاطر.

وإنما قد تؤدي العبادة أداءً ناقصاً فتفقد به خاصيتها فيجعلها ذلك لا تؤثر في النفس بالتطهير والتزكية كما هو الحال لو أنها أديت أداءً كاملاً، كما أن الماء نفسه إذا لم يحسن آستعماله في غسل الأجسام فإنه لا يؤثر في تطهيرها لا سيما إذا خالطه شيء لا يتلاءم وطبيعته فإنه يفقده خاصيته بالكلية، كذلك العبادة فإنها إذا لابسها بشرك أو رياء فإنها تفقد خاصية التطهير فيها، وتصير إثماً يدسي النفس ويخبثها.

ومن هنا نعلم أن صلاح البشر جثمانياً وروحانياً متوقف على العمل بما شرع الله لهم، وأنزل عليهم، فبقدر آنقيادهم لذلك التشريع، وعملهم به تعظم سعادتهم أو تقل، وأن ما وضعه الله تعالى لإصلاح النفس من أنواع العبادات لا يؤثر في النفس بالزكاة والطهر إلا إذا نفذ كاملاً بصفته وكميته، وبجميع متعلقاته ومستلزماته.

ومن هنا أيضاً يتبين لنا خطأ المبتدعة وضرر الابتداع في الدِّين وخاصة في العبادات، وأن البدعة وإن قصد بها صاحبها ثمرتها المرجوة منها في تطهير النفس وتزكيتها لا تحقق ذلك أبداً، وأنها إن لم تدسي النفس وتدنسها، لا تطهرها ولا تزكيها، ولِمَ لا يكون إلا ذلك، وخالق الأرواح والعالم بم

يصلحها ترك عمل تلك البدعة فلم يشرعه، وما لم يشرعه سبحانه وتعالى لا يكون إلا خالياً من طاقة التطهير التي أودعها ما شرع من ضروب العبادة وأصنافها.

وبناءً على ما تقدم، فإن البدعة في الدِّين قبيحة، وقبيحة جداً، وأقبح منها المبتدع، فإنه أقل ما يقال فيه: أنه نازع ربّه التشريع أو افترى على الله تعالى وأعظم الفرية: ﴿وَمَنْ أَظْلَم مِمَّنِ ٱفْتَرَى عَلَى ٱللهِ ٱلْكَذِبَ﴾ أو قال على الله ما لم يقل، ومن أعظم المفاسد القول على الله بغير علم، قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُوْلُواْ عَلَى ٱللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ قاله عزَّ شأنه في سياق بيان ما حرّم من أصول المفاسد، والمبتدع قائل على الله بغير علم من دون شك. ومن نازع ربَّه حقّه في التشريع، وافترى عليه بنسبته البدعة إلى الدِّين، لِمَ لا يلعن على لسان سيد المرسلين؟: «لعن الله[1] من آوى محدثاً» وإذا كانت البدعة تدسي النفس وتدنسها لم لا تسمى ضلالة وشرّاً؟ وقال عليه الصلاة والسلام: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»،

(١) معناه: لعن الله من نصر البدعة وحماها ودافع عنها وجادل في سبيل إقرارها وانتشارها هذا إن قريء محدَثاً بفتح الدال وهو الشيء المحدث من البدع والمحدثات، وأما بكسر الدال فهو الشخص المحدث المبتدع فيلعن من آواه ونصره.

وقال: « شر الأمور محدثاتها ».

وبهذا نعرف أن الزيادة في الدين كالنقص فيه، وأن كلاً من النقص والزيادة مخرج له عن حقيقته، مذهب لما أودع الله تعالى فيه من طاقة الإصلاح، ومادة التطهير، وإن العمل الديني الذي هو من جنس العبادة إذا لم يكن عليه إذن الله ولا إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يزكي النفس ولا يطهرها، وكيف وقد قال صلى الله عليه وسلم: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »، وقال: « كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النّار».

هذا وإذا كانت العبادات الخالية من إذن الله أو إذن رسوله صلى الله عليه وسلم لا تصلح الروح ولا تطهرها، فإن الأحكام التي توضع لإصلاح الجسد إذا كانت خالية أيضاً من إذن الله ورسوله لا تصلح الجسد بحال من الأحوال. فما كان منها موضوعاً للأمن فإنه لا يحققه، وما كان منها موضوعاً للعدل فإنه لا يحققه، وما كان منها موضوعاً لدرء المفاسد فإنه لا يدرأها.

وما وضع لاقتلاع الفواحش أو التقليل منها فإنه لا يزيدها إلا رسوخاً وانتشاراً، ومن قال كيف ذلك؟ كان

جوابه ما قد سبق أن قلناه وكررناه، من أنه لا يعرف أحوال الخلق وحاجاتهم، وما تتطلبه حياتهم إلا خالقهم ومربيهم، فما وضعه بالإذن أو أمر به فهو صالح مصلح محقق لما يرجى منه، وما لم يكن كذلك فليس له ذلك أبداً، لما سبقت الإشارة إليه من أن تشريع الله تعالى يحمل معه مادة الإصلاح والتطهير بخلاف تشريع غيره فإنه خال من ذلك البتة. وبيان ذلك:

أن الله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، وأما غيره فليس له ذلك قط.

وهذه خلاصة ما تقدم :

١ ـ التشريع من حق الله تعالى وحده. لأنه هو الرب، والرب هو الذي يضع لمن يربي من القوانين والوظائف ما يصلحه بها، ويربيه تربية صالحة جسماً وروحاً ليعده بها للسعادة في كلتا حياتيه: الأولى والثانية.

٢ ـ صلاح البشر أجساماً وأرواحاً متوقف على تشريع الله وحده وأن سعادتهم تابعة لصلاح أرواحهم وأجسامهم.

٣ ـ كل ما وضعه الله تعالى من القوانين الشرعية، والأعمال التعبدية يحمل معه طاقة الإصلاح للجسد، ومادة التطهير

للروح، كما يحمل الماء مادة الري والتنظيف.

٤ - تأثير العبادة في النفس بالزكاة والطهر والإصلاح، متوقف على أدائها أداءً كاملاً وصحيحاً.

٥ - البدعة الدينية قبيحة شديدة القبح، وأقبح منها المبتدع نفسه.

٦ - البدعة مهما كانت لا تزكي النفس ولا تطهرها ولا تقرب العبد من ربِّه، بل الواقع أنها تدسي النفس وتبعد فاعلها عن ربِّه[1].

٧ - عظم الجرم الذي ارتكبه من يستعيض بالقوانين الإلٰهية القوانين الوضعية، وعظم الشر والفساد، والبلاء الذي جرَّه على الأمَّة التي يحكمها بغير شريعة الله تعالى الموضوعة للإصلاح والإسعاد.

٨ - الغرض من التشريع هو إصلاح الإنسان جسماً وروحاً، وإعداده لأن يكون أهلاً لكرامة الله تعالى وإنعامه في الآخرة.

٩ - سعادة الإنسان وشقاؤه مدارهما على النفس زكاةً

---

(١) الابتداع المتعلق بما يصلح الجسد أهون من الابتداع فيما يصلح الروح، لظهور حاجات الجسد ومتطلباته، بخلاف حاجات النفس فإنها خفية بخفاء الروح.

وقدسية، قال تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا[1] وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) .

١٠ـ صلاح النفس وزكاؤها مداره الإيمان والعمل الصالح، وفساد النفس وخبثها مداره الشرك والمعاصي.

(١) من سورة الشمس.